

Distr: General
7 May 2013
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الثامنة والستون

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند ٥ من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس
الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٦ أيار/مايو ٢٠١٣ موجهتان إلى الأمين العام
وإلى رئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

تواصل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، قمعها للشعب الفلسطيني منتهجة في ذلك جميع السياسات غير القانونية، بما في ذلك، انتهاك حقه في حرية العبادة والوصول إلى الأماكن المقدسة. وقد اتضح هذا على نحو صارخ مرة أخرى في قيامها مؤخرا بعرقلة احتفالات عيد الفصح المسيحي، ولا سيما في مدينة القدس الشرقية القديمة المحتلة، حيث توجد كنيسة القيامة، وهو مكان مقدس وقبله رئيسية يحج إليها المسيحيون من مختلف أنحاء العالم.

فقد تعرض عشرات الآلاف من المسيحيين الفلسطينيين وإخوانهم الذين كانوا يحاولون الوصول إلى القدس الشرقية المحتلة لتحرشات بدنية ولفظية، وتعرض بعضهم للضرب، في نقاط تفتيش مختلفة أقامت قوات الاحتلال الإسرائيلية داخل المدينة وفي المناطق المحيطة بها. ومنع الكثيرون منهم منعاً تاماً من المشاركة في الاحتفالات الدينية التي أقيمت إحياء لذكرى السبت المقدس عشية عيد الفصح الأرثوذكسي المسيحي، وعُطلت مشاركة بعضهم الآخر في تلك الاحتفالات. وشمل ذلك عرقلة زيارة نظمها الجماعات المسيحية الفلسطينية ومحافظ القدس مع دبلوماسيين أجانب.



الرجاء إعادة استعمال الورق

090513 090513 13-32515 (A)



وهذا السلوك العدواني للسلطة القائمة بالاحتلال عكّر مرة احتفالات عيد الفصح والطقوس التي تؤدى منذ قرون في هذا اليوم. وعلاوة على ذلك، تشكل هذه الأعمال الإسرائيلية محاولة أخرى لتقويض وإنكار الهوية المسيحية للمدينة وللوجود المسيحي فيها، إلى جانب غيرها من التدابير غير القانونية التي تستهدف بها إسرائيل هوية المدينة وطابعها الفلسطيني والعربيين والمسلمين. ومن بين هذه التدابير غير القانونية، على سبيل المثال لا الحصر، النشاط الاستيطاني وبناء الجدار، وهدم المنازل، وعمليات إجلاء الأسر الفلسطينية، وإلغاء حقوق الإقامة، وأعمال التنقيب، وفرض القيود على الوصول إلى المدينة، واستمرار إغلاق المؤسسات الفلسطينية الرسمية.

ونحن ندين كل هذه الأعمال غير القانونية التي يقوم بها الجانب الإسرائيلي، السلطة القائمة بالاحتلال، ونطالب بوقفها فورا. وندين في هذه المناسبة بشدة جميع التدابير الإسرائيلية التي تعوق وصول أبناء الشعب الفلسطيني وغيرهم من المسيحيين والمسلمين من مختلف أنحاء العالم إلى المواقع الدينية في الأرض الفلسطينية المحتلة وانتهاك حقهم في حرية العبادة. ويجب على المجتمع الدولي أن يكون حازما في المطالبة بوضع نهاية لقمع إسرائيل للشعب الفلسطيني وانتهاكها حقوقه ووضع نهاية لجميع الأعمال التي ترمي إسرائيل من ورائها إلى أن تُحدث بشكل متعمد وغير قانوني تغييرات في الأراضي الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية التي تحتلها بالقوة منذ حزيران/يونيه ١٩٦٧، وفي تركيبها الديمغرافية وشخصيتها، وهويتها، وطبيعتها.

وبينما تتماذى إسرائيل في حرمان الشعب الفلسطيني من حقه في حرية العبادة، فإنها تواصل تسهيل مطالب المتطرفين اليهود بالصلاة في أي مكان في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية والخليل وبيت لحم ونابلس. فعلى سبيل المثال، بالأمس فقط توغل في منتصف الليل أكثر من ١٠٠٠ متطرف إسرائيلي ترافقهم قوات الاحتلال الإسرائيلي في قبر النبي يوسف الكائن قرب مخيم بلاطة للاجئين شرقي مدينة نابلس. وأطلقت قوات الاحتلال التي كانت تتولى حمايتهم الغاز المسيل للدموع وقنابل الصوت ضد السكان الفلسطينيين المقيمين في المنطقة، وهو ما تسبب في وقوع عدة إصابات. وسبقت ذلك إغارة مئات من المستوطنين الإسرائيليين يوم السبت على قرية رأس كركر في رام الله، حيث هاجموا المدنيين الفلسطينيين وأضرموا النار في المنازل وأشجار الزيتون. وتدخلت قوات الاحتلال الإسرائيلي، فأطلقت الرصاص المطاطي والغاز المسيل للدموع على الفلسطينيين الذين تجمعوا احتجاجا على هذا الهجوم، وعرقل المستوطنون دخول سيارات الإسعاف إلى القرية لمعالجة الجرحى المدنيين.

وهذه ليست سوى أمثلة قليلة لأعمال الإرهاب والاستفزازات المتواصلة التي يُجبر الشعب الفلسطيني على تحملها تحت الاحتلال الإسرائيلي. ونؤكد مرة أخرى أن الأعمال التي يقوم بها المتطرفون الدينيون والمستوطنون الإسرائيليون تزيد من حدة التوترات بين الجانبين، وتؤجج الحساسيات الدينية، وتقوض الوضع الهش على أرض الواقع. ونود أن نوجه انتباه المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، إلى هذا الوضع المتفجر وإلى استمرار هذه السياسات والممارسات الإسرائيلية غير القانونية. ويجب أن يبعث المجتمع الدولي إلى إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، برسالة واضحة مفادها أن هذه الأعمال غير القانونية والاستفزازات يجب أن تتوقف ولن يسكت عنها وأن إسرائيل مسؤولة كلياً عما يترتب عليها من عواقب وتداعيات تؤثر سلباً في الحالة على أرض الواقع وفي الجهود الإقليمية والدولية الرامية إلى الحفاظ على احتمالات التوصل إلى حل سلمي.

وتأتي هذه الرسالة متابعة لسابقاتها البالغ عددها ٤٦١ رسالة بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي تشكل أرض دولة فلسطين. وهذه الرسائل التي يبدأ تاريخها من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/55/432-S/2000/921) إلى ٢ أيار/مايو ٢٠١٣ (A/ES-10/588-S/2013/260) تشكل سجلاً أساسياً للجرائم التي ارتكبتها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضد الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ويجب محاسبة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب وأعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان، هذه التي ارتكبتها ضد الشعب الفلسطيني، ويجب تقديم مرتكبيها إلى العدالة.

وأرجو تعميم نص هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور

السفير

المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة